

أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-

د. مسعودي محمد

عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
بجامعة أدرار

Email : prmed19@gmail.com

ط د. لوالبية فوزي

عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
بجامعة أدرار

Email : Loualbia.faouzi@univ-adrar.dz

Received:12/12/2018

Accepted:16/11/2019

Published:20/03/2020

الملخص

عالجت هذه الدراسة موضوع التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، بهدف دراسة مدى تأثير سياسة التحفيزات الجبائية التي تقرها الدولة الجزائرية على زيادة الحصيلة الجبائية خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2011، وهذا عن طريق مجموعة من التدابير المخصصة لذلك مثل جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. بعد استعراض مجموعة من المفاهيم حول الامتيازات الجبائية وأهم أشكالها وعرض الأهداف والعوامل المحددة لعملية التحفيز الجبائي وكذا شروط نجاحه. جاءت الدراسة القياسية كمحاولة لدراسة أثر التحفيزات الجبائية على زيادة الحصيلة الجبائية انطلاقا من مخرجات *Eviews 9* وهذا من خلال دراسة استقرارية السلسلة وكذا العلاقة السببية بين المتغيرين واختبار التكامل المشترك بينهما. أظهرت نتائج الدراسة أن التحفيزات الجبائية لها دور مهم وفعال في زيادة الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة، نتيجة وجود علاقة توازنية طويلة المدى .

الكلمات المفتاحية :

التحفيزات الجبائية، الحصيلة الجبائية، التكامل المشترك، العلاقة السببية، استقرارية السلسلة

Le résumé:

Cette étude a traité le sujet des avantages fiscaux des petites et moyennes entreprises en Algérie dans le but d'étudier l'impact de la politique adoptée par l'état Algérien sur l'augmentation des recettes fiscales durant la période 2001-2011 par un ensemble de dispositifs comme le cas de l'ANSEJ et L'ANDI.

Après un aperçu des différents concepts des avantages fiscaux et leurs composantes passant par les objectifs et les déterminants de l'opération de l'avantage fiscal et les conditions de sa réussite.

Une étude est réalisée pour étudier l'impact des avantages fiscaux sur les recettes fiscales d'après les résultats *Eviews 9* : la série stationnaire, Cointégration, La causalité. Les résultats obtenus ont montré que les avantages fiscaux ont un rôle important et efficace à jouer dans l'augmentation des recettes fiscales au cours de la période d'étude, suite à une relation d'équilibre à long terme.

Mots clés:

Les avantages fiscaux, la série stationnaire, Cointégration, La causalité.

أولا : الجانب المنهجي

تمهيد

اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول إستراتيجية تقدم التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مناخ اقتصادي طبعه أحادية إيرادات الجباية البترولية ، من أجل تنويع مداخيل الخزينة العمومية ، و بما أن التحفيزات الجبائية آلية من آليات زيادة حصيلة الضريبة للخزينة العمومية عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار و التطور وتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي. ولتحليل وتوضيح كل هذا، سنحاول من خلال هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الحصيلة الجبائية ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها ل سياسة التحفيزات الجبائية التي تقوم بها الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية الاستفادة منها في زيادة إيرادات الخزينة العمومية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر سياسة التحفيزات الجبائية في تنمية إيرادات الخزينة العمومية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حدود الدراسة

أجريت هذه الدراسة بالنسبة التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة من 2001-2011.

فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة سببية بين التحفيزات الجبائية والحصيلة الجبائية .
- لا يوجد أثر إيجابي للتحفيزات الجبائية على الحصيلة الجبائية في الأجل الطويل.
- التحفيزات الجبائية لها دور مهم وفعال في زيادة الحصيلة الجبائية.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية ، سوف نعتمد على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للتحفيزات الجبائية، يتبع بالمنهج التحليلي من خلال قياس أثر التحفيزات الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية.

هيكلية الدراسة

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة ،سنقوم في هذه الدراسة بالتطرق إلى الإطار النظري للسياسة التحفيزات الجبائية ثم نتطرق إلى الدراسة القياسية القائمة على اختبار استقرارية السلسلة الزمنية ، واختبار العلاقة السببية بين متغير التحفيزات الجبائية ومتغير الحصيلة الجبائية، ثم سندرس علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج القياسي.

ثانيا: الأدبيات النظرية

المحور الأول: مفهوم التحفيز الجبائية وخصائصها

1- تعريف التحفيز الجبائية :

إن التحفيز الجبائية (يطلق أيضا عليها مصطلح الامتيازات أو التحريض) تحمل عدة مفاهيم وتعريف ستنطرق إليها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** التحفيز الجبائية تعرف على أنها: " هي إجراءات خاصة بالسياسة الاقتصادية ، الهدف من ورائها توجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك محدد لم يرغبوا فيه أو لم تكن لديهم فكرة تبنيه مقابل الاستفادة من تحفيز أو عدة نحفيزات معينة، وتشمل عادة التخفيف في معدلات الضرائب أو الالتزامات الجبائية شريطة تقييد المستفيد بمجموعة من المقاييس والضوابط التي تسطرها الدولة."¹

- **التعريف الثاني:** " عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب ،القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس."²

- **التعريف الثالث:** " تنازل الدولة عن جزء من حقها والمتمثل في إيرادات ضريبية ، وذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الأعوان الاقتصاديين بغية إحداث سلوك معين لدى هاته الفئة بشرط تقيدهم بشروط معينة تضعها الدولة المتمثلة في نوع النشاط،مكانه،إطاره القانوني... الخ، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية..."³

2- خصائص التحفيز الجبائية :

تتميز التحفيز الجبائية بعدة خصائص وجلها من التعاريف السابقة وتتمثل في:⁴

أ - **إجراءات اختيارية:** يترك للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والتدابير المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء.

ب **إجراءات هادفة:** تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للسياسة الاقتصادية المتبعة، وعند وضع هذه التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسات عميقة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، ودراسات حول صلاحية إجراءات التحفيز، ودراسات حول الشروط التي يجب توافرها في المستفيد، ودراسات تنبؤية للتغيرات المستقبلية.

ج **إجراءات ذات مقاييس:** لأنها إجراءات خاصة و محكمة ومدققة، موجهة إلى فئة معينة من الأعوان في مناطق معينة ولمدة زمنية، وهي مقاييس (تدابير) يحددها المشرع ويحدد الفئات من بين المكلفين بالضريبة المستفيدين منها.

د - **إجراءات تتميز بوجود الثنائية :** فائدة-مقابل، ذلك أن الاستفادة منها تشترط التوجه إلى العمليات الاقتصادية المتماشية مع الأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية للدولة.

هـ - **إجراءات تتميز بسلوك معين:** ذلك أن التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، وتحفيزهم على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

المحور الثاني: أهداف التحفيز الجبائية وأشكالها

2-1- أهداف التحفيز الجبائية

تبتغي أي دولة من خلال تبني عملية التحفيز الضريبي بلوغ جملة من الأهداف والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

أ - الأهداف الاقتصادية:⁵

- تشجيع الاستثمار وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية، إذ أن عملية التحفيز الضريبي تشجع على عملية الترميز الرأسمالي الناتج عن انخفاض العبء الضريبي.
- دعم الواردات من المستلزمات الرأسمالية الضرورية لتحسيد عملية التنمية والاستمرار فيها وذلك بإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو عن طريق تخفيض معدلات هذه الرسوم عليها.
- زيادة تنافسية السلع الوطنية أمام السلع الأجنبية، حيث أن استفادة المشاريع الاستثمارية من التحفيز الضريبي سوف يجعل من أسعار السلع المصدرة قادرة على المنافسة في سوق التصدير.
- توسيع الوعاء الضريبي، فالتحفيزات الضريبية تمنح عادة بغرض توسيع الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة في المستقبل، والذي يكون بقصد زيادة إيرادات الضرائب الموجهة إلى خزينة الدولة، ولكن هذا الهدف ينبغي أن لا يرحى تحقيقه في المدى القصير لأن المشاريع الاستثمارية عادة ما تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها، والشكل الموالي يبين آلية عمل التحفيز الجبائية في زيادة إيرادات الخزينة العامة.

الشكل رقم 01: آلية عمل التحفيز الجبائية في زيادة إيرادات الخزينة العامة



المصدر: قاشي يوسف، "فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص 118.

ب - الأهداف الاجتماعية⁶

- يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط نذكر منها فيما يلي :
- امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب جديدة فالتحفيزات الجبائية الممنوحة

للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني.

- **تحقيق التوازن الجهوي:** ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليص الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان.

- **توزيع العادل للدخل:** يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على جميع مثل الصحة، التعليم، المرافق العمومية، ... الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين، فالأقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

2-2 أشكال التحفيزات الجبائية

تتعدد أشكال التحفيزات الجبائية، حيث نجد أن الأنظمة الضريبية تحاول التعامل بأكثر مرونة مع الأنشطة الاقتصادية الحيوية في القطاع الخاص، ببحثها على المزيد من الجهود بالسياسة التنموية من جهة وضمان ملاءة الخزينة العمومية، وأهم هذه التحفيزات :

أ - الإعفاءات الضريبية

هو عبارة إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة. وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة. فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما. ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكل لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (وعادة ما يكون في بداية النشاط). ويمكن أن يكون هذا الإعفاء كلياً، بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعينة كإعفاء المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير بالجزائر من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة عشر سنوات. وقد يكون إعفاءً جزئياً، وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معين، كإعفاء المؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب من الضرائب على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات تبعا لشكلها القانوني.⁷

ب التخفيضات الضريبية

هي تقليص بمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.⁸

وقد تلجأ التشريعات الضريبية إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي، ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار، وقد يكون التخفيض الضريبي في شكل معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، وقد يخضع المشروع لبعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، وذلك بالاستناد إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حسب المتغيرات السياسية والمناخ

الاستثماري للبلاد، شرط أن يتم عبر آلية التشريع الضريبي، ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات الضريبية المخففة التي يطلق عليها اسم المعدلات التمييزية، هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة بغية اجتذاب الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام تلك المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية.⁹

ويرى بعض الباحثين أن الإعفاءات الضريبية أقل جدوى من التخفيضات الضريبية لأسباب التالية:

أ- الإعفاءات الضريبية وسيلة للتهرب الضريبي في حالة قصر مدة عمر المشروع.

ب- الإعفاءات الضريبية تعتبر مؤقتة بالنسبة للمستثمر، الذي ينصب اهتمامه على معدلات الضريبة بعد انتهاء مدة

الإعفاءات.

ج- الإجراءات الضريبية التقنية

ويقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني، المعالجة الضريبية المرتبطة بالمؤسسة، ويترتب عنها آثار ضريبة تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي¹⁰ ومن بينها :

- نظام الاهتلاك

يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي الاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق، وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.¹¹

ويعرف الاهتلاك على أنه: "هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل معين أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدججا في القيمة المحاسبية لأصل نتيجة الكيان لنفسه."¹²

وحسب النظام المالي المحاسبي الجزائري يسمح باعتماد أربعة طرق الاهتلاك¹³ وهي: الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية، طريقة وحدات الإنتاج، الطريقة التزايدية

- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.¹⁴

المحور الثالث: العوامل المحددة للتحفيزات الجبائية وشروط نجاحها

3-1- العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل ذات طابع جبائي و عوامل ذات طابع الغير جبائي.

أ- العوامل ذات الطابع الجبائي:¹⁵

تتلخص العوامل ذات الطابع الجبائي والتي تؤثر على عملية التحفيز الضريبي فيما يلي:

- طبيعة الضريبة محل التحفيز: إذ أن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يختلف تأثيرها على المؤسسة و

المشروع الاستثماري، وعليه لابد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المشروع الاستثماري لكي تكون

محل عملية التحفيز الضريبي، بمفهوم المخالفة إذا انصب مضمون عملية التحفيز الضريبي على الضرائب لا تشكل وطأة

كبيرة على المشروع الاستثماري ، فإن ذلك يقلل من حافز إنجاز وإقامة المشاريع الاستثمارية من طرف المستثمرين.

- شكل التحفيز الضريبي: فالتحفيز الضريبي يأخذ عدة أشكال (تم التطرق إليها سابقا)، وعليه فلا بد أن يكون شكل التحفيز الضريبي مشجعا لإقامة المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الإطار نجد أن الإعفاءات الضريبية تعتبر ذات فعالية أكبر من الأشكال الأخرى، لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع الاستثماري، مما يشجع المستثمرين على القيام بالاستثمار مادام أنهم لا يدفعون شيئا من الضرائب.

- زمن وضع التحفيز الضريبي: فعند تطبيق إجراءات التحفيز الضريبي ينبغي مراعاة عامل الزمن سواء من حيث توقيت وضع التحفيز أو مدة سريانها، فلا بد من تطبيق عملية التحفيز الضريبي في الوقت المناسب وبالمدة الكافية، فمثلا المشروعات الضخمة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها (في السنوات الأولى)، فمن الأجدر تقديم التحفيز في هذه الفترة، كما أن ذات المشاريع تكون في الغالب في السنوات الأولى تحقق خسائر فمن غير المعقول أن تمنح لها إعفاءات من الضريبة في هذه السنوات.

- مجال تطبيق التحفيز الضريبي: حيث ينبغي تحديد واختيار المشاريع الاستثمارية التي تخضع لعملية التحفيز الضريبي، وكذا المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع والتي تكون محل عملية التحفيز الضريبي، وعموما يدخل هذا العامل في سياق الشروط التي تسهم في نجاح عملية التحفيز الضريبي.

ب - العوامل ذات الطابع الغير جبائي:¹⁶

إن فعالية سياسة التحفيز الضريبي تتطلب محيط ملائم للاستثمار، ويتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة، إضافة إلى ذلك الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي، ومنه فإن هذه العوامل والتي حددها Bernard Vinay هي محددة في العناصر التالية:

- العنصر الاقتصادي: ونقصد به الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال سياسة التحفيز الضريبي، وفي هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، ويتجسد ذلك بتوفير أسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة، وجود مصادر كافية للتمويل بالمواد الأولية، توفير اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج ، وكذا استقرار العملة، ووجود سياسة مرنة للأسعار والائتمان.

- العنصر الإداري: إن مستوى ونوعية المعاملات الإدارية يؤثر في نجاعة سياسة التحفيز الضريبية، فكلما كانت معوقات إدارية كالبيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، إلى غيرها من السلوكيات الإدارية السلبية كلما أثر ذلك على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لا بد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني والتنظيمي تسهر على عملية التحفيز.

- العنصر السياسي: وهو يعد من أهم العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، فوجود الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية وأعمال العنف ذات الطابع العام والعلاقات المتوترة مع الدول الأخرى لاشك أنها اعتبارات تحول دون وجود البيئة الصالحة أو الملائمة للاستثمار سواء كان أجنبيا أو وطنيا، فإنه مهما قدمت الدولة لهذا الاستثمار من ضريبة فإنها لن تجني من ورائها سوى زيادة التكلفة في استقدام الاستثمار الأجنبي دون تحقيق الأهداف المرجوة من وراء

تقديم هذه الحوافز.

-العنصر التقني: إن البنية الاقتصادية تساهم بقسط كبير في توفير بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم إنجاح سياسة التحفيز الضريبي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، إضافة إلى ذلك وجود تسهيلات الاتصال والتمويل العام يكون لها الحظ الأكبر في استقطاب المستثمرين الخواص، بينما في حالة العكس فإن المناطق التي لا تتوفر على الهياكل القاعدية تكون فرص نجاح السياسة التحفيزية الضريبية بها ضعيفة، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار.

3-2- الشروط نجاح عملية التحفيز الجبائي

إن نجاح عملية التحفيز الجبائي لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تخضع إلى مجموعة من الشروط والسياسات التي تضعها الدولة من أجل الاستفادة منها وذلك وفق الأهداف المرجوة وأهم هذه الشروط هي: ¹⁷

- مدى إسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية، فإقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في إنمائها وتحقيق التوازن الجهوي ما بين التوزيعات الاستثمارية وبالتالي سوف تحصل المؤسسات على التحفيزات الجبائية.

- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الوطنية أو الأجنبية.

- مدى جودة وحداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي المحلي ، حيث أنه لما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسوف تكون له حصة في السوق التصدير، أما تميزه على المستوى المحلي يكون بغرض تلافي تكبد السلع والمنتجات التي تنتج من طرف المحليين ولكي لا تكون هناك إزاحة لنفس المنتجات التي تنتج من طرف هؤلاء المنتجين المحليين والذي يكون ناتج عن فارق سعر التحفيز الضريبي.

- وضع شروط وسياسات تهدف إلى الربط ما بين منح الحوافز الضريبية وبين أداء المشروع الاستثماري أي أن يتم منح الحوافز الضريبية على مراحل تتزامن مع بدء المشروع الاستثماري وتزايد هذه الحوافز كلما تثبت كفاءة الأداء لهذا المشروع.

- وضع الضوابط الخاصة لمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة بالانجاز وفي هذا الإطار لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقرر منح التحفيزات الجبائية بمجموعة من الشروط منها:

- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
- ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية طالما تكون متوفرة بالكم والكيف اللازمين.
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج للتصدير.
- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا.
- منع إقامة المشروع الاستثماري في بعض الأنواع من النشاطات مثل إنتاج الأسلحة والخدمات والمرافق العامة.
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا، حيث لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجلب التكنولوجيا المتطورة إلى البلد، وعدم استيراد التكنولوجيا المرتفعة الثمن إذا لم يوجد مبرر جوهري لها لأنها سوف تستفيد من التحفيزات الجبائية عند تطبيق نظام الاهتلاك.

ثالثا: الجانب التطبيقي للدراسة.

3-1- أنموذج الدراسة

- تحديد متغيرات الدراسة

لتحديد أثر التحفيزات الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية ، تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية :

الشكل رقم 02: أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

- التحفيزات الجبائية: تم استخدام متغير التحفيزات الجبائية كمتغير مستقل ، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات

الخاصة بهذا المتغير إنطلاقا من الجدول رقم 01 ، ويرمز له Y.

- الحصيلة الجبائية: تم استخدام الحصيلة الجبائية كمتغير تابع ، وقد حصل على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير

إنطلاقا من الجدول رقم 02، ويرمز له X.

الجدول رقم 01: تطور التحفيزات الجبائية خلال الفترة (2001-2011)

(الوحدة : مليون دج)

TAP		IBS		TVA		السنة
ANSEJ	ANDI	ANSEJ	ANDI	ANSEJ	ANDI	
251	5998	2231	27052	71	7166	2001
197	6768	2207	19797	137	3953	2002
4635	17285	7880	31726	124	5799	2003
247	4507	2539	32229	120	3304	2004
164	4662	5026	27497	105	12053	2005
160	2786	4559	31501	111	5006	2006
419	4002	7764	25491	453	1427	2007
416	3562	6666	66326	318	6387	2008
367	791	11451	53868	164	678	2009
258	1087	20006	58936	222	13459	2010
351	3805	30505	49144	309	3313	2011
7465	55253	100834	423567	2134	62545	المجموع

المراجع: زينات أسماء، " دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، جامعة شلف،

ص ص 124-125.

الجدول رقم 02: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة (2001-2011)

(الوحدة : مليون دج)

السنة	الحصيلة الجبائية
2001	398200
2002	482900
2003	524900
2004	580400
2005	640400
2006	720800
2007	766700
2008	965200
2009	1146600
2010	1298000
2011	1527100
المجموع	8991200

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
لسنة 2002، 2009، 2013

3-2- النموذج القياسي للدراسة:

يتكون النموذج القياسي للدراسة على من عنصرين هامين : النموذج الاقتصادي والنموذج القياسي .

- النموذج الاقتصادي :

يتشكل النموذج من الدالة التالية : $Y=F(X)$.

- النموذج القياسي :

يتشكل النموذج من المعادلة التالية : $Y= B_0 + B_1 X t + U_t$

بحيث :

- B_0, B_1 تمثل معاملات النموذج

- U حد الخطأ

3-2-1- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية

بعد اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة من أول عناصر بناء نموذج متكامل ، ولذلك سوف نستعين باختبار Phillips-Perron، يعتبر اختبار فيليبس وبيرون اختبار غير معلمي ، أي يعتمد على توزيع حر ، ويقوم هذا الاختبار على التصحيح غير المعلمي لإحصائيات ديكي فولر، وذلك من أجل تجاوز مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية مع الأخذ في الحسبان إلغاء التحيزات الناجمة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، بمعنى أنه أخذ بعين الاعتبار التغيرات في التباين الشرطي للأخطاء¹⁸.

واختبار Phillips-Perron له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لا سيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. 19

الجدول رقم 03: نتائج اختبار Phillips-Perron في المستوى

X	النموذج 1: بدون ثابت أو اتجاه	النموذج 2: مع الثابت	النموذج 3: مع ثابت و اتجاه
القيمة المحسوبة	0.728797	-1.520874	-3.246876
القيمة الحرجة	-1.982344	-3.212696	-4.008157
الاحتمال الحرج	0.8552	0.4826	0.1322
Y	النموذج 1: بدون ثابت أو اتجاه	النموذج 2: مع الثابت	النموذج 3: مع ثابت و اتجاه
القيمة المحسوبة	10.28703	10.80289	3.206702
القيمة الحرجة	-1.982344	-3.212696	-4.008157
الاحتمال الحرج	0.9999	0.9999	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

النتائج معروضة في الجدول رقم 03 بالاستعانة بالبرنامج Eviews 9 توضح أن سلسلة التحفيزات الجبائية غير مستقرة وذلك لاحتوائها على جذور وحدوية لأن القيمة المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5 % وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار، أما الحصيلة الجبائية فهي غير مستقرة وذلك لاحتوائها على جذور وحدوية لأن نسبة احتمالية هذا الاختبار أكبر من 5 % وذلك عند النماذج الثلاثة لاختبارات Phillips-Perron. ونظرا لعدم استقرارية سلسلة التحفيزات الجبائية والحصيلة الجبائية وجب علينا معالجة تلك السلسلة بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار Phillips-Perron بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى

X	النموذج 1: بدون ثابت أو اتجاه	النموذج 2: مع الثابت	النموذج 3: مع ثابت و اتجاه
القيمة المحسوبة	-10.83836	-9.948332	-9.471393
القيمة الحرجة	-1.995865	-3.320969	-4.246503
الاحتمال الحرج	0.0001	0.0001	0.0005
Y	النموذج 1: بدون ثابت أو اتجاه	النموذج 2: مع الثابت	النموذج 3: مع ثابت و اتجاه
القيمة المحسوبة	-3.712015	-6.270653	-7.51986
القيمة الحرجة	-1.995865	-3.320969	-4.246503
الاحتمال الحرج	0.0025	0.0016	0.0025

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

النتائج المعروضة في الجدول رقم 04 توضح أن سلسلة الفروق الأولى لمتغير التحفيز الجبائية مستقرة وذلك لعدم احتوائها على جذور وحودية لأن القيمة المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لاختبارات Phillips-Perron أما سلسلة الفروق الأولى لمتغير الحصيلة الجبائية، فاحتمالية هذا الاختبار أكبر من 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لاختبارات Phillips-Perron. وعليه يمكننا الاستنتاج أن سلاسل التحفيز الجبائية والحصيلة الجبائية متكاملة من الدرجة الأولى.

3-2-2- اختبار العلاقة السببية بين التحفيز الجبائية والحصيلة الجبائية

لاختبار العلاقة بين التحفيز الجبائية و الحصيلة الجبائية ، سوف نقوم بالاستعانة باختبار La causalité de Granger الذي يسمح بمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التالية : الحصيلة الجبائية و التحفيز الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2011.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار Granger للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/22/18 Time: 11:55			
Sample: 2001 2011			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y	10	0.01989	0.8918
Y does not Granger Cause X		11.9287	0.0106

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

النتائج المعروضة في الجدول رقم 05 توضح أن :

- التحفيز الجبائية تؤثر في زيادة الحصيلة الجبائية عند مستوى 5 % (بحيث أن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.01 وهو أقل بكثير من 0.05).
وعليه يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التحفيز الجبائية والحصيلة الجبائية .

3-2-3 اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل - غرانجر

من خلال قيامنا بتحليل نتائج اختبار لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وتكاملها، اتضح لنا أن كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى ، إذ نجد أن السلسلة الحصيلة الجبائية و التحفيز الجبائية متكاملة من الدرجة الأولى.

وعليه يمكن القول أنه يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات. ولذلك يمكن اختبار وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل من خلال إجراء اختبار KPSS على البواقي U الذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار Granger للسببية

U	النموذج 1: بوجود الثابت	النموذج 2: مع ثابت و اتجاه
القيمة المحسوبة	0.398570	0.096168
القيمة الحرجة	0.463000	0.146000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

نتائج الجدول تظهر أن Test Statistic أصغر من القيم الحرجة الموجودة عند مستوى معنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية عدم ، أي وجود علاقة للتكامل المشترك، أي أن المتغيران متكاملان. ومنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الحصيلة الجبائية والتحفيزات الجبائية.

3-2-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ

قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VCEM)، وجب تحديد عدد درجات التأخر لتحديد طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي وذلك من خلال الاستعانة بنموذج VAR والذي يركز على معيار AIC و معيار SC²⁰. النتائج المعروضة في الجدول رقم 07 توضح بأن درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعاري Akaike و Schwarz هي الدرجة الأولى. مما يعني أن عدد التأخر في النموذج (VCEM) هو 1

الجدول رقم 07: نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X
Exogenous variables: C
Date: 06/22/18 Time: 13:56
Sample: 2001 2011
Included observations: 9

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-224.9329	NA	2.74e+19	50.42952	50.47335	50.33494
1	-203.5459	28.51594*	6.04e+17*	46.56575*	46.69724*	46.28201
2	-199.6349	3.476484	7.76e+17	46.58552	46.80466	46.11262*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الجدول رقم 08: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates Date: 06/22/18 Time: 18:53 Sample (adjusted): 2003 2011 Included observations: 9 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
Y(-1)	1.000000	
X(-1)	-0.717830 (4.04794) [-0.17733]	
C	-750164.2	
Error Correction:	D(Y)	D(X)
CointEq1	0.275979 (0.09700) [2.84501]	0.012676 (0.04428) [0.28631]
D(Y(-1))	-0.375567 (0.45068) [-0.83333]	0.004118 (0.20570) [0.02002]
D(X(-1))	0.708978 (0.71589) [0.99034]	-0.728702 (0.32675) [-2.23013]
C	149537.4 (46833.3) [3.19297]	9774.571 (21375.9) [0.45727]
R-squared	0.757610	0.512525
Adj. R-squared	0.612177	0.220040
Sum sq. resid	1.06E+10	2.20E+09
S.E. equation	45964.72	20979.52
F-statistic	5.209315	1.752311
Log likelihood	-106.7461	-99.68712
Akaike AIC	24.61024	23.04158
Schwarz SC	24.69789	23.12924
Mean dependent	116022.2	6040.889
S.D. dependent	73808.70	23755.23
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.59E+17	
Determinant resid covariance	1.11E+17	
Log likelihood	-202.1525	
Akaike information criterion	47.14500	
Schwarz criterion	47.36414	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في الجدول رقم 08 بأن معامل تصحيح الخطأ موجب وهذا يدل على عدم وجود علاقة في المدى القصير ، بمعنى عدم وجود آلية لتصحيح الخطأ في المدى القريب ، كما أظهرت النتائج قيم معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ بأن حوالي 61% من التغيرات في الحصيلة الجبائية يتم تفسيرها بالتغيرات في التحفيزات الجبائية .

ويمكن صياغة المعادلة بعد تصحيح الأخطاء في الشكل التالي :

$$Y = -750164.2 - 0717830 X$$

من خلال تحليل النتائج يمكن الاستنتاج بأن:

- قيمة T-Student أكبر من القيم المجدولة بالنسبة لمتغير التحفيزات الجبائية وبالتالي فالمتغير مقبول إحصائيا.

- قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولة ، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين التحفيز الجبائية والحصيلة الجبائية.

رابعاً: النتائج

4-1- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر التحفيز الجبائية على الحصيلة الجبائية في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2001 - 2011، يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج المهمة:

- سلاسل الحصيلة الجبائية والتحفيز الجبائية غير مستقرة في المستوى وذلك لاحتوائهم على جذور وحدوية وهذا أن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%.

- سلاسل الفروق الأولى لمتغير الحصيلة الجبائية و التحفيز الجبائية مستقرة وذلك لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%.

- التحفيز الجبائية تؤثر على الحصيلة الجبائية عند مستوى 5 %.

- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الحصيلة الجبائية والتحفيز الجبائية .

4-2- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها يمكننا القول بأن التحفيز الجبائية تلعب دوراً هاماً في السياسة الجبائية، وذلك لكونها آلية فعالة في زيادة الحصيلة الجبائية من خلال زيادة عدد المكلفين بالضريبة وهذا انطلاقاً من تشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما من خلال الدراسة القياسية لأثر التحفيز الجبائية على الحصيلة الجبائية توصلنا إلى النتائج التالية :

- جميع السلاسل مستقرة عند الدرجة الأولى .

- أن التحفيز الجبائية لها دور بارز في زيادة الحصيلة الجبائية في الفترة الزمنية الممتدة بين 2001-2011.

- وجود علاقة خطية معنوية في المدى الطويل بين الحصيلة الجبائية والتحفيز الجبائية.

- ¹ لسلوس مبارك وآخرون، "التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 01، 2012، جامعة البليدة 02، ص 50.
- ² زينات أسماء، "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، جامعة شلف، ص 112.
- ³ ثابتي خديجة، "دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص - دراسة حالة ولاية تلمسان"، مذكرة ماجستير مدرسة دكتوراه في تسيير المالية العامة، جامعة تسمان، 2012، ص 47.
- ⁴ نجيب زروقي، "جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2013، ص 62.
- ⁵ قاشي يوسف، "فعالية النظام الضريبي في ظل إفراغات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص 117.
- ⁶ عبد الحق بوقفة وآخرون، "أثر التحفيز الجبائي على التحسين المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية-"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 211.
- ⁷ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 173.
- ⁸ طالي محمد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول 2009، جامعة الغرلف، ص 317.
- ⁹ نجيب زروقي، مرجع سابق، ص 66.
- ¹⁰ يحي لحضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة- للفترة 2003-2005"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 27.
- ¹¹ طالي محمد، مرجع سابق، ص 318.
- ¹² وزارة المالية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. وزارة المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19. المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 9.
- ¹³ المرجع السابق.
- ¹⁴ لباد لزرق، "ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر (دراسة حالة ولاية تيارت)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 27.
- ¹⁵ قاشي يوسف، مرجع سابق، ص 124.
- ¹⁶ يحي لحضر، "مرجع سابق، ص 36.
- ¹⁷ قاشي يوسف، مرجع سابق، ص: 125-126.
- ¹⁸ عائشة بخالد، "اختبار كفاءة سوق نيويورك المالي عند المستوى الضعيف - دراسة حالة مؤشر داو جونز الصناعي خلال الفترة من 1928-2014"، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، جامعة ورقلة، 2015، ص 97.
- ¹⁹ أحمد سلامي، "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، جامعة ورقلة، ص 4.
- ²⁰ يعقوب براهيم، "دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000-2015"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016، جامعة ورقلة، ص 104.